

البحث الاجتماعي في الجزائر: المعوقات الابستمولوجية والصعوبات المجتمعية

بقلم د. عبد الحليم مهورباشة

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى رصد أهم الصعوبات المجتمعية، التي تقف عقبة أمام الباحثين عند إجراء دراستهم الاجتماعية، تتمثل أولها في صعوبة وصول الباحثين إلى البيانات والمعلومات حول الظواهر الاجتماعية، وثانيا صعوبة تحويل المؤسسات إلى مجال للدراسات الميدانية، وثالثا في ضعف التمويل للبحوث الاجتماعية.

وكذلك تناولنا المعوقات الابستمولوجية التي يصدم بها الباحثون، وحصرتها في ثلاثة معوقات، الأولى غياب الجماعات العلمية المؤطرة للبحث الاجتماعي، وثانيا ضعف مسار التكوين العلمي للباحثين وانعكاسه على البحث الاجتماعي، وأخيرا، غياب الأطر النظري المفسرة للظواهر الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البحث الاجتماعي، المعوقات لابستمولوجية، الصعوبات المجتمعية، الجامعة.

Abstract:

This article aims to monitor the most important societal difficulties that stand as an obstacle for researchers when conducting their social studies, the first being the difficulty of researchers accessing data and information about social phenomena, secondly, the difficulty of transforming institutions into a field for field studies, and thirdly the lack of funding for social research.

as well as We dealt with the epistemological obstacles that researchers are shocked by, first the absence of scientific groups framed for social research, and secondly the weakness of the path of scientific formation for researchers and its reflection on social research, and lastly, the absence of theoretical frameworks that explain social phenomena in Algerian society.

key words: social research, epistemological obstacles, societal difficulties, the university.

مقدمة:

تتعاظم الحاجة اليوم إلى البحوث في العلوم الاجتماعية، بسبب التحولات الاجتماعية التي تخبر بها المجتمعات المعاصرة، وخاصة في ظل عولمة أصبحت الأمم تتنافس فيها على امتلاك العلوم والمعارف، ويدور الحديث اليوم عن مجتمعات المعرفة، وأدواتها في ذلك البحوث العلمية كجهود معرفية منظمة؛ تسعى إلى رصد التغيرات التي تعترى المجتمعات، وتسهم في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتحتاج اليوم المجتمعات العربية إلى إشراك الباحثين الاجتماعيين لتوجيه الجهود التنموية وتقومها.

إن النمو الكمي لمؤسسات التعليم العالي في السنوات الخمسين الأخيرة في الجزائر، وتزايد عدد الطلبة والدارسين والباحثين، يُعتبر مؤشرا ايجابيا، دالا على تعميم التعليم واستفادة شرائح اجتماعية عديدة منه. إلا أن هذا النمو الكمي لم يرافقه بالضرورة تطور نوعي على مستوى البحث العلمي، فلا تزال الجامعات الجزائرية بعيدة عن المستويات الدولية المطلوبة، فتشير التقارير الدولية في مجال التنمية البشرية؛ أن معدلات الإنفاق الحكومي على البحث العلمي لا تزال بعيدة عن المعايير الدولية. من الفروع العلمية التي نمت بشكل كبير على المستوى المؤسسي العلوم الاجتماعية، حيث أصبحت لها كليات في مختلف الجامعات الجزائرية، إلا أنها تعاني من إشكالية عدم إشراك باحثيها في رسم السياسات العامة للدولة، وتهميش الأبحاث التي يُنجزونها، وغياب رؤية إستراتيجية واضحة لكيفية الاستفادة منها.

تشير الأرقام والإحصائيات إلى تزايد عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مما يدل على تزايد كمي في مجال البحث الاجتماعي (ماجستير ودكتوراه)، لكن في مجال البحث المؤسسي (المخابر) هناك إسهام ضعيف للباحثين بالمقارنة ببقية الفروع العلمية في الجامعة الجزائرية، وهذا لجملة المعوقات التي يصطدم بها الباحث الاجتماعي، والمرتبطة بالبيئات البحثية غير الملائمة، حيث يجد الباحثين صعوبة في الوصول إلى المعلومات والبيانات حول الظواهر الاجتماعية، وكذلك هشاشة التكوين العلمي، وغياب الجماعات العلمية، بضعف التأطير العلمي البيداغوجي، مما ينعكس سلبا على جودة البحوث الاجتماعية، لذلك جاءت هذه المقالة العلمية للوقوف على وضعية البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية، من خلال

الإجابة عن التساؤلات التالي: ما هي الصعوبات المجتمعية التي يصطدم بها الباحثون عند إجراء البحث الاجتماعي؟ ما طبيعة المعوقات الاستيمولوجية التي تؤثر على البحث الاجتماعي في الجزائر؟

أولا- البحث الاجتماعي في الجزائر: أرقام وإحصائيات:

أدت ديمقراطية التعليم ومجانيته في الجزائر إلى تزايد كمي لعدد الطلبة في الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية، حيث انتقل عددهم من 2725 في الموسم الجامعي 1962/1963 إلى 1077945 في الموسم الجامعي 2010/2011، وانتقل عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج من 165 طالب في الموسم الجامعي 1962/1963 إلى 60617 في الموسم الجامعي 2010/2011، مما يدل على نمو كمي كبير في مجال التعليم الجامعي، والتعليم في الجزائر ترعاه وتشرف عليه الدولة، عن طريق التوجيه والإنفاق المالي، فتخصص مبالغ مالية ضخمة لعملية التعليم حيث انتقلنا من ثلاثة جامعات في سبعينيات القرن الماضي إلى أكثر من 45 جامعة في حاليا، والجدول التالي يوضح تطور عدد الطلبة الجزائريين عبر عقود زمنية .

جدول رقم 01: تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية: 1963/2010.

-2010	-2009	-1990	-1989	-1979	-1969	-1962	
2011	2010	2000	1990	1980	1970	1963	
1077945	1034313	407995	181350	57115	12243	2725	عدد الطلبة في مرحلة التدرج
60617	58975	20846	13967	3965	317	156	عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج
1138562	1093288	428841	195317	61410	12560	2881	المجموع الكلي

المصدر: L enseignement Superieur et La recherche Scientifique en Algerie, 50

Anne au Service du Devloppement, 1962/2010.

في المقابل تزايد في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون عدد الطلبة والدارسون للعلوم الاجتماعية في الجزائر، حيث تجاوز عددهم حسب آخر الإحصائيات 700 ألف طالب كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح عدد الطلبة موزعين حسب الفروع العلمية الكبرى:

السنوات	-1962	-1969	-1979	-1989	-1990	-2009	-2010
العلوم التكنولوجية والدقيقة	739	2959	16562	85643	117648	200036	231156
علوم الأرض والطبيعة	-	147	9304	12741	44510	82111	88667
العلوم الطبية	762	3806	9205	28407	30410	53847	57254
العلوم الانسانية والاجتماعية	2725	12243	181350	215427	215427	69319	700868
المجموع	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	1077945

المصدر: المرجع نفسه.

إن الملاحظة الأساسية التي نستقرئها من هذا الجدول هو حجم الطلبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والانسانية بالمقارنة مع بقية التخصصات العلمية الأخرى، حيث يمثل عدد الدارسين لهذه العلوم ما يزيد عن نصف عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية- أكثر من 50% من حجم الطلبة، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تعود هذه الزيادة الى الطلب الاجتماعي على العلوم الاجتماعية والانسانية في الجزائر؟ أم ترتبط هذه الزيادة الكبيرة بعملية التوجيه الذي تتخذه الجامعات بالنسبة للطلبة الجدد الوافدين اليها، أين تضع شرط أولي لتسجيل في بعض التخصصات العلمية كالطب والهندسة المعدل المحصل عليه في شهادة البكالوريا، حيث يجب على الطالب أن يكون حاصلًا على معدل 16 فما فوق، أم نتيجة لرفض هذه التخصصات لطلبات

الطلبة بسبب غياب التأطير العلمي؟ بينما في العلوم الاجتماعية والانسانية يكفي أن يكون الطالب
حاصلا على شهادة البكالوريا ليُسجل فيها.

ومنها ما هو مرتبط بمسار التكوين التربوي السابق، حيث يسجل في السنوات الأخيرة تزايد
عدد الطلبة المسجلين في فروع الآداب واللغات في الثانويات بنسب عالية بالمقارنة بالتخصصات
العلمية مما يعني آليا التحاقهم بالفروع العلمية للعلوم الاجتماعية والانسانية، فهل ينعكس هذا
البعد الكمي سلبا على منظومة البحث الاجتماعي في الجامعات الجزائرية؟

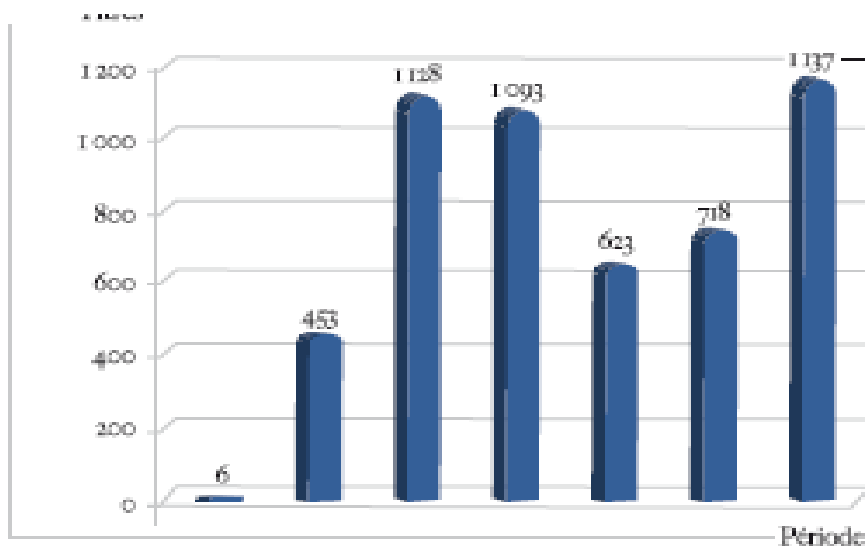
الجدول رقم 03: يوضح نسبة الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج:

السنوات	-1962	-1969	-1979	-1989	-1990	-2009	-2010
السنوات	1963	1970	1980	1990	2000	2010	2011
العلوم التكنولوجية والدقيقة	27	24	29	47	30	19	22
علوم الارض والطبيعة	-	1	16	7	7	8	8
العلوم الطبية	28	16	16	16	10	5	5
العلوم الانسانية والاجتماعية	45	44	39	30	53	68	65

المصدر: المرجع نفسه.

إن ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن نسبة 65% من طلبة ما بعد التدرج (ماجستير ودكتوراه)
مسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي تمثل أعلى نسبة بالمقارنة ببقية التخصصات
العلمية، مما يدل على تزايد كمي في عدد الدارسين للعلوم الاجتماعية، فإذا اعتبرنا هذه الدراسات
هي بمثابة أبحاث اجتماعية، فإن الأکید النمو الكمي للبحث الاجتماعي في الجزائر، والسؤال الذي
يطرح نفسه: هل بقية التخصصات هي التي لا تعتمد إلى فتح مسابقات لما بعد التدرج، بسبب
الصرامة العلمية التي يتحل بها المسؤولين عن تلك التخصصات (الطب نموذجا 5%) بينما في
العلوم الاجتماعية تفتح المسابقات بشكل دوري، هل يتعلق الأمر بغياب رؤية إستراتيجية واضحة؟

أم أن هناك إرادة سياسية تسعى لدعم للعلوم الاجتماعية وتسمح بنموها الكمي، بينما لا تسمح بالنمو الكمي لبقية التخصصات، أم أن الأمر يتعلق بسهولة تأطير البحث العلمي؟ وفي مجال المنشورات تغلبت أيضا العلوم الاجتماعية والإنسانية على بقية التخصصات العلمية، فمثلا في ما يتعلق بالمنشورات الديوان الوطني تشير الإحصائيات إلى أن: "أصدر الديوان الوطني منذ إنشائه حوالي 5200 كتاب ومنشور، غطت كل التخصصات العلمية، يمثل منها عدد إصدارات العلوم الاجتماعية والإنسانية حوالي 55% " وهي تمثل نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة ببقية التخصصات.



المصدر: المرجع نفسه.

يتضح من الأعمدة البيانية على مستوى النشر في كل المجالات العلمية أن نسبة ما نشر سنة 1987 (1128) يساوي تقريبا ما نسبة ما نشر سنة 2010 (1137) مما يدل على خلل ما في مجال البحث العلمي والنشر، فمن ناحية يتزايد عدد الطلبة والمسجلون في الدارسات العليا، في المقابل مستوى النشر العلمي يبقى ضعيفا، مما يؤكد أن الجامعة الجزائرية تتجه إلى التكوين التربوي للطلبة أكثر من اهتمامها بمجال البحث العلمي.

والمفارقة، أن العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تحوي أكبر نسبة من عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج، نجد إسهامها في مجال المؤسسات البحثية ضعيف جدا، ففي مجال المخابر، " يوجد في الجزائر حوالي 1046 مخبر علمي مجهز وممول ماليا، يمثل عدد المخابر في العلوم الاجتماعية حوالي 60 مخبر، وفي العلوم الإنسانية 65 مخبر"⁽¹⁾، أي نسبة المخابر في العلوم الاجتماعية بالمقارنة إجمالي المخابر العلمية للتخصصات الأخرى تمثل 0.6% وهي تدل على ضعف نسبة البحث الاجتماعي المؤسساتي في الجامعة الجزائرية، والسؤال الذي يطرح: هل لعدم رغبة الباحثون في هذه العلوم في الاشتراك في المجال البحث الاجتماعي؟ أم أن الأمر يتعلق بعدم رغبة الجهات الوصية في اعتماد المخابر، نتيجة للنظرة التهميشية للبحث في هذه التخصصات العلمية؟ أم أن الباحثون في العلوم التقنية محتتم عليهم إجراء دراساتهم في المخابر على عكس البحث الاجتماعي؟

والمفارقة الأخرى، أطلقت الوزارة المنتدبة للبحث العلمي المشروع البحثي لكل التخصصات، فتبن أن: " عدد المشاريع في PNRP التي تم الموافق عليها في علوم إنسانية 133 مشروع"⁽²⁾ وهي نسبة تكاد تكون ضعيفة جدا بالمقارنة مع ببقية التخصصات العلمية والمقدرة بـ 1400 مشروع، أي النسبة البحوث الاجتماعية التي قوبلت قدرت بـ 0.9% وهي نسبة ضعيفة جدا.

أما النشر عن طريق المجلات فلا توجد إحصائيات رسمية له، إلا أنها في تزايد كمي بسبب عدد المجلات الصادرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث انتقل عددها من أربعة مجلات " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ومجلة مشهد، panorama للعلوم الاجتماعية، ومجلة ليببكا التي يصدرها مركز الدراسات التاريخية والاثنولوجية، ومجلة دفاتر

1- L enseignement Superier et La recherche Scientifique en Algerei, 50 Anne au Service du Devloppment, 1962/2010, EMSRS, 106

2- L enseignement Superier et La recherche Scientifique en Algerei, 50 Anne au Service du Devloppment, 1962/2010, p107.

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية⁽¹⁾ إلى أكثر من ثلاثين مجلة حاليا، وهي تسهم في تعريف المجتمع الجزائري بمختلف الأوضاع الاجتماعية، وتسهم في نشر الأبحاث الاجتماعية للباحثين الجزائريين.

ثانيا- البحوث الاجتماعية في مواجهة الصعوبات المجتمعية في الجزائر:

يصطدم الباحثون في العلوم الاجتماعية في الجامعات الجزائرية بجملة من الصعوبات والمشكلات عند إعداد الجانب الميداني من البحث الاجتماعي، التي يصفها الخبراء المتمرسون بالبيئات البحثية غير الملائمة، حيث يجد الباحث صعوبة لتنفيذ إلهما، ويأتي في مقدمتها عدم توفر البيانات والمعلومات حول الظواهر التي يدرسونها، ورفض المؤسسات استقباليهم لإجراء الدراسات الامبريقية، إضافة إلى صعوبة التمويل المالي، حيث غالبا ما يعتمد الباحثون على مواردهم الخاصة في إعداد بحوثهم، لذلك سنتناولها فيمايلي:

1- صعوبة وصول الباحثين إلى المعلومات والبيانات:

ما هو متعارف عليه في الأدبيات البحثية في العلوم الاجتماعية، أنها تعتمد من الناحية المنهجية على البيانات والمعلومات المتعلقة بطبيعة الظواهر الاجتماعية، لذلك أول خطوة في إجراء الدراسات الامبريقية هو التعرف على حجم الظاهرة المراد دراستها، والأكد أن المؤسسات الحكومية الرسمية هي التي تمتلك في الغالب الأعم المعلومات عن الظواهر المختلفة، ففي المجتمعات الغربية يتمكن الباحثون من الوصول إليها بسهولة تامة، خاصة في ظل الوسائط الجديدة أين أصبحت الحكومات ومؤسساتها المختلفة تصدر بشكل دوري تقارير عن مختلف الوضعيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وتنشرها في مواقع الانترنت، مما يسهل على الباحثين الولوج إليها واستخدامها في البحث العلمي.

بينما في دول العالم الثالث، وكنتيجة لانعدام الشفافية في التعامل الإداري، وثقل الإجراءات البيروقراطية وتعقدها، يجد الباحثون في العلوم الاجتماعية صعوبة في الوصول إلى البيانات المتعلقة بموضوعات الدراسة، فيعانون الأمرين، فيقول عرابي أن: " أول ما يصطدم به الدارس

1- العياشي عنصر: نحو علم الاجتماع نقدي، دراسات نظرية ونقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2003، ص78.

لمجتمعات العالم العربي عدم توافر البيانات الأساسية، بل أنه في حالة توافر هذه المعلومات من خلال التعدادات أو بعض المسوح الاجتماعية فإن هذه البيانات مع أهميتها وضرورتها لفهم العديد من المتغيرات ودراساتها، فإننا نجد إما أنها غير متوافرة، بل وأحيانا كثيرة تصنف بوصفها من البيانات والمعلومات السرية برغم إنها بيانات أساسية أولية؟ أو إنها محدودة التداول ويصعب غالبا الوصول إليها، والأدهى أنها غالبا ما لا تكون غير مداولة في البيئات البحثية الأكاديمية مثلا⁽¹⁾.

يجد الباحث الاجتماعي في الجزائر صعوبة للوصول إلى البيانات والمعلومات حول الظاهرة التي يريد دراستها، وإن تحصل على بعضها يصطدم بأنها غير مبوبة أو لم تخضع لتحليل إحصائي علمي دقيق، مما يجعله يقوم بمهام مضافة بعد الحصول على المعلومات؛ هو القيام بتبويبها ثم استخدامها، وتوصف هذه الوضعية " بالمنفذ المغلق" للإشارة إلى: "مجملة الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء سعيه للوصول إلى البيانات المطلوبة للبحث ومصادر المعلومات، وتعلق المنافذ المغلقة غالبا بحجب مصادر المعلومات عن الباحثين لأسباب عدة، يعود بعضها لعدم الثقة بالمبحوثين بالباحثين والمؤسسات التي تجري البحث، أو لطبيعة المواضيع المبحوثة، أو لطبيعة المبحوثين أو المؤسسات المبحوثة التي لديها معلومات خاصة لا يمكن تقديمها للباحثين بسهولة"⁽²⁾.
تعرض بعض البيانات حول الظواهر الاجتماعية في الجزائر إلى الطمس والتزييف، ويصل الأمر إلى حد التضارب بين المؤسسات الحكومية في حد ذاتها، وبينها وبين المؤسسات غير الحكومية، مثلا البيانات المتعلقة بحجم البطالة في الجزائر^(*)، وغيرها، فعادة ما يعمل القابعون في أعلى الهرم الاجتماعي على تغييرها أو تزييفها بغية السيطرة السياسية، أو استخدامها في عمليات الدعاية الانتخابية، أو توظيفها أمام منظمات دولية وغيرها لإعطاء تبريرات عن الواقع الاجتماعي

1- أبو بكر احمد باقادر، عبد القادر عرابي: آفاق علم اجتماع عربي معاصر، دار الفكر، دمشق، ط01، 2006، ص42.

2- مجدي كمال: أن تبحث في بيئة غير ملائمة للبحث " الحالة الفلسطينية"، في كتاب: البحث النقدي في العلوم الاجتماعية، تحرير: روبر هيوك وأخرون، جامعة بيرزيت، 2011، ص161.

* تشير الإحصائيات الحكومية أن نسبة البطالة في الجزائر لا تتجاوز 10%، بينما تشير بعض المنظمات غير الحكومية إلى أن نسبتها تتجاوز 30%.

والاقتصادي للمجتمع الجزائري، مما يضطر الباحثون إلى سلك طرق غير شرعية للوصول إليها، كالاتحاد على العلاقات غير الرسمية للحصول عليها، ويصل ببعض الباحثين إلى حد تغيير موضوعاتهم؛ التي تكون حساسة للغاية، كالجريمة، الإرهاب وغيرها من الموضوعات التي توضع في خانة سري للغاية.

2- المؤسسات كمجال للدراسات الميدانية في البحوث الاجتماعية:

يعتبر الجانب الميداني أهم مرحلة في الدراسات والبحوث الاجتماعية، فبعد أن ينتهي الباحث من عرض الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع دراسته، وبعد اختياره للأداة المنهجية المناسبة، ينتقل إلى مجال الدراسة التي يسعى إلى اختبار فرضيات البحث فيه، فمن الباحثين من يختار المؤسسات العمومية أو الخاصة كمجال للدراسة، غير أنه يصطدم أيضا ببيئة بحثية ترفض رفضا قاطعا التعامل معه، فيسعى الباحثون إلى طلب التراخيص من مؤسساتهم الجامعية للولوج إلى تلك المؤسسات لإجراء الدراسات الميدانية، إلا أنهم يعاملون بازدراء، ويتعرضون إلى استجابات حقيقية عن الغايات المرجوة من هذه الدراسات، وينظر القائمون على تلك المؤسسات بعين الريبة إلى الباحثين ويتخوفون منهم، لذلك يمنعونهم في عديد المرات من إجراء تلك الدراسات، فتؤثر هذه الوضعية سلبا على نفسية الباحثين الاجتماعيين وتحد من طموحاتهم المعرفية.

فهناك من يسعى إلى استخدام علاقاته الشخصية مع مديري تلك المؤسسات لإجراء الدراسة الميدانية، والبعض يكتفي بمنحهم مثلا الاستثمارات، التي من المفروض أن يوزعها الباحث ليقوم المسؤول بدلا عنه بتوزيعها، والبعض منهم تسد جميع المنافذ في طريقه، فلا يجد من حل سوى اللجوء إلى تفرغ تلك الاستثمارات بنفسه، حتى يوافق المشرف عليها، ثم تطبع في رسائل الدكتوراه أو مشاريع البحث الاجتماعي للمخابر، وقد وصف هذه الوضعية عياشي عنصر بعدوانية المجتمع وانغلاقه: "أما الديمقراطية والنخب السياسية والعسكرية فتحاشاه وتحاصره حتى لا يكشف طبيعة مشاريعها التسلطية ..، ونفس الشيء يقال أيضا عن الأقليات وتنظيماتها سواء كان عرقية

أو سياسية أو دينية، إنها جميعا ترفض أن تكون موضوعا لمعرفة اجتماعية نقدية تفقدها هويتها المستقلة وحريتها"⁽¹⁾.

تؤثر سلبا هذه البيئات البحثية الطاردة على الباحثين في العلوم الاجتماعية، مما يؤدي إلى ضعف البحث الاجتماعي في الجزائر، وتفقدته الكثير من مصداقيته، لذلك تبقى النتائج التي يتوصل إليها مرتبطة بحرية وصول الباحثين إلى المبحوثين واستجوابهم، مما يعطي زخما وقيمة لعلمية البحث الاجتماعي.

3- ضعف التمويل المالي للبحوث الاجتماعية في الجزائر:

يُسهّم التمويل المالي للبحث العلمي في تطويره، فالمجتمعات المتقدمة تخصص ميزانيات ضخمة لعمليات البحث العلمي وللقائمين عليه، حيث تتكفل العديد من المؤسسات الحكومية بتمويل الأبحاث للاستفادة منها في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشارك حتى المؤسسات الخاصة في تمويل البحوث، بينما يسجل الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي أدنى المستويات، حيث أشار تقرير التنمية الإنسانية إلى أن التمويل البحث العلمي في العالم العربي من أكثر المستويات تدنيا في العالم، إذ لم تتجاوز معدل الإنفاق على البحث العلمي 02% من الدخل القومي مقابل 22% في اليابان، أي أكبر من /110/ أضعاف ما ينفقه العرب، وحصّة المواطن العربي من الإنفاق على البحث العلمي نحو ثلاثة دولارات فقط مقابل 409 دولارات في ألمانيا، و601 دولار في اليابان، و681 دولار في أمريكا"⁽¹⁾.

هذه الصورة السلبية للإنفاق المالي في ما يخص الأبحاث العلمية بصفة عامة، تكون أكثر سوداوية في مجال البحث الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، حيث تعاني هذه العلوم من التهميش من طرف السلطات المحلية، لذلك ما ترصده من أشكال تمويل مالي لا يغطي النفقات الضرورية للعمليات البحثية، "العلوم الاجتماعية لم تعد تستهوي صناع القرار، وعرفت أهميتها بالنسبة لهم

1- العياشي عنصر: نحو علم الاجتماع نقدي، دراسات نظرية ونقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 2003، ص71.

1- مجيد عبد الله، سالم مستهيل سماش: "معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 26، عدد (1.2)، 2010.

انحدارا يمكن حسبه ليس فقط من أقول موضوعاتها في الخطاب السياسي بل وما لازمه من سياسيات وتدابير وإجراءات"⁽²⁾.

ففي الجزائر: "رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين وتطوير ظروف البحث العلمي الجامعي الجزائري، إلا أن هذه الأخيرة تبقى تعاني من قصور واضح في تلبية الاحتياجات المحتشمة في هذا الميدان مقارنة بإنجازات دول أخرى، ضعف الإنفاق على البحث العلمي هم ماساهم في تقديرنا في ضعف مستواه وقلة وعدم إسهامه في التنمية"⁽³⁾.

يحصل الأساتذة المسجلين في الدكتوراه في الجامعات الجزائرية على تربصات علمية قصيرة المدى أو طويلة المدى بالبلدان الخارجية شرط أن يكونوا كأساتذة موظفين، ما عدا هذه التربصات فالباحث هو من يتحمل مسؤولية تمويل بحثه، أما التمويل المالي للمخبر والبحوث فهو من الناحية الإدارية شحيح، والمخبر في العلوم الاجتماعية كما ذكرنا سابقا هي قليلة جدا بالمقارنة بعدد المسجلين في دراسات ما بعد التدرج العلمي (الحاملين لشهادات الماجستير والدكتوراه)، إضافة إلى غيبات التمويل المالي في تحويل مذكراتهم التي تنجز إلى منشورات مما ينعكس سلبا على الدوافع البحثية للباحثين ويشل من مبادراتهم.

ثالثا- البحث الاجتماعي في الجزائر: رصد لأهم المعوقات الاستيمولوجية:

بعد تناولنا البيئات غير الملائمة للبحث الاجتماعي في الجامعات الجزائرية، ننتقل إلى عنصر مهم ويتعلق بالمعوقات الاستيمولوجية، التي تؤدي إلى ضعف المنتج المعرفي للبحث الاجتماعي، وهي جملة من العوامل المرتبطة أساسا بغياب سياسة واضحة من وراء إجراء البحوث الاجتماعية، فأول ما يواجه الباحث هو اختيار موضوع البحث، فتغيب الجماعات العلمية التي تكون في شكل لجان علمية للأقسام أو تابعة للمخابر البحثية التي توجهه، فيجد نفسه تائها وخاصة في ظل غياب بنك معلومات عن الدراسات التي أجريت في مجاله، ومنها ما هو متعلق بضعف التكوين

2- الطاهر إبراهيمي: "نحو علم الاجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر في الدواعي والإمكان"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 10، 2006.

3- جمال مرارقة: الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، 2013.

العلمي بحيث لا يسمح المسار الدراسي للباحثين من إجراء بحوث بجودة علمية عالية، وكذلك غياب الأطر النظرية المنهجية فمعظم نظريات العلوم الاجتماعية التي تدرس في الجامعات العربية هي نظريات مستوردة من بيئات اجتماعية مغايرة للبيئات المحلية، لذلك تكون نتائج البحث الاجتماعي مزيفة للواقع أكثر منه كاشفة له، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

1- غياب دور الجماعات العلمية في توجيه الباحثين الاجتماعيين:

تلعب الجماعات العلمية دورا مهما في توجيه الباحثين نحو الموضوعات التي يجب أن يتركها، يحكم أن لدى أعضائها خبرة في ممارسة البحوث العلمية، فتساعد كثيرا الباحثون الجدد في ولوج عالم البحث بسهولة تامة، فكل العلوم تحتكم إلى جماعات علمية تمنح الشرعية للبحوث وتحدد الأدوات والقواعد التي يجب أن يأخذها الباحث في إعداد الدراسة، "لا نكفي أن ندعي أننا علماء حتى يتم الاعتراف بنا بصفتنا علماء، أن تكون عالما يعني أن تنتمي إلى كل اجتماعي متشكل من مجموع من الفاعلين، الفرديين أو الجماعيين، في الاستقصاء العلمي: الجماعة العلمية"¹. وماذا يعني أن تكون عنصرا منسبا إلى الجماعة العلمية؟ يعني أولا: أن تنتمي إلى نسق اجتماعي: مؤسسة اجتماعية، يمكن تمييزها عن بقية المؤسسات الاجتماعية، ويعني ثانيا: أن يتم اختيارك وإدماجك في نسق يقيم فاعلوه علاقة ترابط وفق طرائق مبادئ تتوافق مع مبادئ معيارية مخصصة، وهو يعني أنك موضوع للمرافقة الاجتماعية"².

وأشار توماس كون في كتابه "بيئة الثورات العلمية" إلى أن الجماعات العلمية في العلوم البحتة تختلف عنها في العلوم الاجتماعية، بسبب طبيعة الظواهر الاجتماعية التي يصعب تحقيق الإجماع العلمي حول كيفية دراستها، إلى أن هذا لا يمنع من وجود اتفاق بين عدد من المشتغلين في حقل معرفي معين حول حدود الدراسة العلمية، وحول أدوات التحقيق الامبريقي، وطبيعة الموضوعية التي يجب أن يتحلى بها الباحثون، لأن الباحث في العلوم الاجتماعية ليس أمامه إلا ثلاثة مصادر لاشتقاق موضوع بحثه، أولا: الجماعات العلمية التي تأخذ طابع رسميا ممثلا في اللجان العلمية،

¹ - ميشال دوبرا: مدخل إلى علم الاجتماع العلوم، ترجمة: سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 2008، ص113.

2- المرجع السابق، ص113.

فتأخذ تلك اللجان بزمام المبادرة باقتراح الموضوعات البحثية أو عن طريق قبول ورفض الموضوعات التي يقترحها الباحثون، وثانيا: النظريات الاجتماعية التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث في صياغة موضوع البحث العلمي، وثالثا: هو الحس المشترك على حد تعبير بيار بورديو حيث يشتق الباحث موضوعه من الثقافة المجتمعية ومن منحدراته الاجتماعية الخاصة.

لذلك في مجال البحث الاجتماعي في الجزائر، يغيب دور اللجان العلمية في توجيه المواضيع البحثية، فلا تكون إلا عبارة عن لجان شكلية مهمتها إدارية محض، ولا علاقة لها بالبحث العلمي، لعوامل ذاتية كغياب الخبرات الكافية في تشكيل هذه اللجان، إضافة إلى الأعباء البيداغوجية للمنتسبين إليها، مما يضعهم في ضغوط مهنية دائمة تجعلهم يقصرون في دراسة الموضوعات البحثية، وإلى انعدام التنسيق العلمي بين اللجان العلمية والمجالس العلمية للكليات والجامعات كمؤسسات راعية للبحث، نتيجة لغياب رؤية استراتيجية بحثية واضحة من وراء إجراء البحوث الاجتماعية.

يجد الباحث الاجتماعي المنتسب حديثا إلى منظومة البحث العلمي صعوبة في اختيار موضوع البحث، وعادة ما يفشل في ذلك، فيتسرع في البداية، ثم يغير موضوع بحثه أكثر من مرة، وهناك من الباحثين من يسجلون أكثر من المدة القانونية الممنوحة لهم، بسبب عدم تمكنهم من بلورة رؤية معرفية ومنهجية لموضوع بحثهم^(*)، "يفتقد البحث العلمي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم بالرغم من الجهود المبذولة خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي، لذلك بقيت مجهودات الباحثين يطغى عليها طابع الفردية في اختيار المواضيع التي لا تخدم في النهاية الأهداف المشتركة"⁽¹⁾.

غياب وضعف التأطير في الجامعة الجزائرية بسبب تزايد أعداد الطلبة الملحقين بالجامعات، ينعكس سلبا على توجيه الباحثين الجدد، "مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة

*- يتجاوز بعض الباحثين التسجيل السابع في الدكتوراه، رغم أن الإدارة تمنحهم قانونيا خمس سنوات لإنهاء رسائلهم.

1- صالح فيلالي: ملاحظات عامة حول سياسة: (ديمقراطية التعليم، البحث العلمي، الجزائر)، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد05، جامعة قسنطينة، 2004، ص80.

الأساسية للجامعة بعد التكوين، لأننا نواجه اليوم تحديا مخيفا هو أن عدد الأساتذة الدائمين وحسب اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي سنة 2002 هو 17.567 ألف أستاذ، 2248 في صف الماجستير، 120 أستاذ مساعد ومشارك، في حين أننا في حاجة إلى 35 ألف أستاذ دائم⁽¹⁾.

ينعكس سلبيا ضعف التوجيه من طرف اللجان العلمية المعتمدة في الأقسام إضافة إلى غياب التأطير العلمي، على المنتج البحثي في العلوم الاجتماعية، وتبقى إرادة الباحثين الجادين فقط في تخطي هذه العقبات، وان وكانت تستنزفهم من الناحية المادية والمعنوية، وربما تدفع بعض الباحثين إلى التفكير في تغيير الموضوعات البحثية.

2- ضعف مسار التكوين العلمي وانعكاسه على البحث الاجتماعي:

إن أحد العوامل التي تسهم في رفع جودة التعليم العالي والرفع من قيمة منتجاته البحثية، تتمثل بالأساس في قوة منظومات التكوين العلمي، وفعالية البرامج والمناهج التدريسية الجامعية، فيرتبط البحث الاجتماعي بالوضعية العامة للجامعة، فالجامعات العربية تعاني من اختلالات هيكلية عديدة، ومن عدم استقرار في منظوماتها التكوينية مما ينعكس سلبا على البحث العلمي "معظم مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي تعاني من ضعف وتخلف أنظمتها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروطا جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العالمي"⁽²⁾.

إن ضعف التكوين الجامعي وهشاشته مسألة مرتبطة بالجامعة الجزائرية ككل، يقول عروس الزبير موصفا حالها: "هذا هو الحال بالنسبة للجامعة الجزائرية الآن، وخاصة بعد اعتماد نظام (LMD) المختلف على توجهاته ونجاعته المعرفية، وخاصة على مستوى العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا منها خاصة، وهي التي تعرف حالة من الركود على مستوى مناهج التدريس وقلة

1- زرقان ليلى: "إصلاح التعليم العالي الراهن (Imd) ومشكلات الجامعة الجزائرية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012، ص 197.

2- سيلان جبران العبيدي: ضمان جودة التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل قدمت إلى: المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المواعمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت 6-10 ديسمبر 2009، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

التأثير الناجح لأسباب ذاتية، منها تحول بعض مختصيها إلى خبراء في مراكز البحوث على المستوى الوطني أو المؤسسات الإقليمية والدولية"⁽³⁾.

إذن، ينعكس ضعف التكوين بشكل مباشر على المنتج المعرفي المتمثل في البحث الاجتماعي، "القصور في الإشراف على الرسائل الماجستير والدكتوراه: زيادة عدد الرسائل التي تشرف عليها أعضاء هيئة التدريس لتصل أحيانا إلى عشرة أو أكثر، مما تقلل من الوقت المتخصص للإشراف الذي لا يخصم من ساعات التدريس في الجامعات العربية، إضافة لضعف العلاقة بين تخصص المشرف الدقيق والموضوعات التي يشرف عليها، مما يقلل من مساهمتهم في إثراء المعلومات وإرشاد المبحوثين للدراسات ذات العلاقة بالواقع التنموي، وهناك من المشرفين ممن يترك الباحث وشأنه، فلا يقرأ له ولا يتابع خطواته، ويكتفي في إدارة جلسة المناقشات ملتزما الصم والحياد ليحمل الباحث لقصور الذي يظهر في الرسالة"⁽¹⁾.

يؤدي ضعف المنتج المعرفي إلى عدم القدرة على تفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة، فتقول جبهة السلطان: "لم يستطع البحث الاجتماعي تقديم التفسير للظواهر الاجتماعية المنتجة في المجتمع الناتجة عن التطور المادي المتمثل في استخدام التقانة الغربية، والتطور الاقتصادي الناتج عن الطفرة المادية غير المرفقة بتغير ايجابي في السلوك الاجتماعي والسياسي"⁽²⁾.

ويلعب المسار التكويني المتوازن للباحثين دورا مهما في توجيههم في اختيار الأطر النظرية التي يحاورون من خلالها الظواهر والقضايا الاجتماعية، ويمنحهم القدرة على اختيار الأدوات والتقنيات التي يمكن أن يوظفوها في أبحاثهم، بينما إذا كان التكوين هشاً فالأكيد أن نتائجه ستكون ضعيفة وبعيدة عن الواقع الاجتماعي، وتفتقد إلى عمق الطرح المنهجي والمعرفي وتبقى دراسات اجتماعية سطحية لا تسهم في تفسير الظواهر الاجتماعية.

3- عروس الزبير: مرجع سابق، ص.120

1- عامر الكبيسي: البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات المواجهة، في كتاب: البحث العلمي في الوطن العربي، عصام توفيق وآخرون، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، 2008، ص.6.

2- جبهة السلطان عيسى: "البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 13، عدد 144، ص.28.

ففي الجامعة الجزائرية، وفي أقسام العلوم الاجتماعية لا تزال طرائق التدريس تقليدية تعتمد على التلقين المعرفي، والتقويم التربوي سيئ للغاية حيث يندم الرسوب في بعض الأقسام، وحتى طبيعة المضامين المعرفية للمقاييس التي تدرس تحتاج إلى إعادة نظر، فرغم الإصلاح التعليمي الجديد (Imd) والذي أعطى دوار هاما للأستاذة في بناء المقررات الدراسية، إلى أنها في الغالب لا تخرج عن مقررات النظام الكلاسيكي وفي مرات أكثر سوءا منها، مما ينعكس سلبيا على العملية التعليمية في هذه الأقسام، حيث يجد الكثير من الباحثين صعوبة في انجاز بحوثهم العلمية بسبب الفقر النظري والمنهجي الناجم عن هشاشة تكوينهم العلمي، فتتسم أبحاثهم بالضعف والقصور في التعاطي مع مختلف الظواهر الاجتماعية.

ج- غياب الأطر النظرية في دراسة الواقع الاجتماعي المحلي:

نأتي إلى معضلة التبعية الفكرية والمعرفية في مجال النظرية والمنهجية في العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، فيرى معن زيادة أن العلوم الإنسانية (الاجتماعية) العربية ليست عربية تماما، لأنها عادة ما تكون مراجعات للعلوم الإنسانية الغربية في أحسن الحالات، وترديدا لمقولات غربية نقلها ونأخذ بها وندافع عنها، ونختلف حولها، قبل أن نسبرها لنعرف ما يلائمنا منها، وقبل أن نكيفها مع واقعنا وطبيعة حالنا، وقبل أن نتأكد من صلاحها وتليبيتها لحاجاتنا وخدمتها لأغراضنا، ومن ناحية أخرى يؤكد أحد الباحثين الاجتماعيين العرب أن كثيراً من العرب المختصين في العلوم الاجتماعية يكرسون أوقات ثمينة وجهوداً طائلة لإثبات نظريات واتجاهات وُلدت وترعرعت في مجتمعات أخرى وفي ظروف مغايرة، فنراهم يتفانون في تدقيق بعض المصطلحات ويسلّطونها من أعلى على الأوضاع الاجتماعية العربيّة"⁽¹⁾.

"والحال أنّ تلك المفاهيم وإن كانت طريفة في ذات نفسها وجديرة بالاهتمام والدرس والعناية، فإنّها أصلاً وليدة المجتمع المُصنّع الغربي واستخدامها باسم كونية المعرفة العلمية غير وارد غير مشروع لأنها لم تأخذ بالحسبان كل الأوضاع الممكنة إنسانياً، ولكن بعضاً منها فقط،

1- معن زيادة: "تأصيل العلوم الإنسانية، إشكالية معرفية ومجتمعية"، مجلة الفكر العربي، العدد 55، السنة 2001، 10، ص 5.

فنقلها بتلك السرعة والبساطة إلى المجتمع العربي يكون حجر العثرة في مسيرة البحوث الاجتماعية العربية⁽²⁾

تؤدي التبعية الفكرية في مجال النظرية والمنهج والمفهوم إلى تقديم صور مزيفة عن الواقع والظواهر الاجتماعية، فيتحول البحث الاجتماعي إلى تقديم صورة مغلوطة عن الواقع، بل وتظهر الاخلالات الفكرية والمقاربات المفاهيمية التي يتبناها الباحثون في دراسة المجتمع الجزائري، لذلك تضع جهودا معرفية كبيرة في محاوره وتقريب المفاهيم أكثر من الاشتغال على الموضوع البحثي، فيقوم الباحث بتوجيه بحثه ليستجيب إلى المدخل النظري الذي يتبناه، دون محاوره نقدية، وتحت ضغط الفترة الزمنية لإنهاء الدراسة الاجتماعية، يسعى الباحث لإسقاط المفاهيم والنظريات الاجتماعية التي تولدت في بيئات مغايرة على البيئة الاجتماعية المحلية، فتأتي نتائج البحثية مخيبة للأمال ولا تعكس جوهر الواقع الاجتماعي.

خاتمة: رهانات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية:

يبقى الرهان على البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية المتطلب الأساسي، وسيقع العبء الأكبر على المشتغلين في هذه الحقول الدراسية، من خلال التفكير في خلق فضاءات معرفية يتجاوزن بها الأطر التقليدية، ويحتاج الباحثون في هذه العلوم إلى الثقة بأنفسهم كفاعلين في حقل المعرفة الإنسانية عن طريق إيمانهم بالروح العلمية في إعداد الدارسات الاجتماعية، والإسهام الفعلي في تبصير المجتمع الجزائري بمختلف الظواهر والقضايا والمشكلات الاجتماعية، ونقترح جملة من الإجراءات التي تسهم في تحسين مستوى البحث الاجتماعي كمايلي:

- يجب على الجامعات الجزائرية أن تسهم في تذليل العقبات أمام الباحثين الاجتماعيين، حتى يتمكنوا من التغلب على المعوقات التي يتعرضون لها في البيئات البحثية غير الملائمة، فيمكن أن تربط الجامعات اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الحكومية التي ترغب في الاستفادة من نتائج الدارسات الاجتماعية، وفي المقابل يستفيد الباحثون من تمويل المالي لبحوثهم الاجتماعية.

2- عبد الوهاب بوحدية: "تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الأول، 1989، ص 23.

- يجب على مدراء الجامعات الجزائرية أن يلزموا المؤسسات العمومية باعتبارها مؤسسات التابعة للدولة الجزائرية، على استقبال الباحثين وتزويدهم بمختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية، من أجل إجراء الدراسات الميدانية داخل هذه المؤسسات، والسعي لدى مراكز الإحصائيات لتزويد الباحثين بمختلف المعلومات والبيانات، والتفكير في تزويد المكتبات الجامعية بالنشرات الإحصائية الدورية التي تصدرها الهيئات الحكومية.

- يجب على الباحثين الاجتماعيين إثبات دور وفاعلية البحوث الاجتماعية في عمليات الاستشراف المستقبلي لمختلف الظواهر الاجتماعية، شرط أن تضمن لهم الجامعة الحرية الأكاديمية للتعاطي مع مختلف الظواهر، والابتعاد عن تسييس البحث العلمي عن طريق تجميل الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

- ضرورة انخراط الباحثين في الفرق البحثية والإسهام في إنشاء المخابر العلمية، وإثراء أبحاثها، والضرورة التفكير في عقد اتفاقيات شراكة بين المخابر ومختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية التي تحتاج إلى هذه الأبحاث في عمليات تقويم برامج التنمية المختلفة، والتعرف على مدى فاعليتها على مستوى الواقع.

- تحسين برامج التكوين العلمي للباحثين الاجتماعيين لرفع من جودة البحوث العلمية، وسيبقى على الباحثون أن يثبتوا عن طريق البحث قدرتهم في تقديم تفسيرات عقلانية ومنهجية لمختلف الظواهر الاجتماعية، وضرورة أن يتحلوا بالموضوعية العلمية عند إجراء دراساتهم.

* قائمة المراجع:

- 1- جهينة السلطان عيسي: "البحوث الاجتماعية في الخليج العربي: رؤية نقدية"، مجلة المستقبل العربي،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 13، عدد 144.
- 2- زرقان ليلى: "إصلاح التعليم العالي الراهن (Imd) ومشكلات الجامعة الجزائرية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012.
- 3- سيلان جبران العبيدي: ضمان جودة التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل قدمت إلى: المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الموامة بين مخرجات العليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي،
- 4- صالح فيلاي: ملاحظات عامة حول سياسة: (ديمقراطية التعليم، البحث العلمي، الجزائر)، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 05، جامعة قسنطينة، 2004،
- 5- عامر الكبيسي: البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات المواجهة، في كتاب: البحث العلمي في الوطن العربي، عصام توفيق وآخرون، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، 2008.
- 6- عبد الوهاب بوحديبة: "تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الأول، 1989.
- 7- العياشي عنصر: نحو علم الاجتماع نقدي، دراسات نظرية ونقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2003،
- 8- معن زيادة: "تأصيل العلوم الإنسانية، إشكالية معرفية ومجتمعية"، مجلة الفكر العربي، العدد 55، السنة 2001، 10.
- 9- ميشال دوبرا: مدخل إلى علم الاجتماع العلوم، ترجمة: سعود المولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 01، 2008،
- 10- L enseignement Superier et La recherche Scientifique en Algerei, 50 Anne au Service du Devloppemt, 1962/2010, p107.